

## بيان 2019: الصحراء الغربية و بعثة الامم المتحدة المينورسو

### ملخص

1. أحرز المبعوث الأممي هورست كولر تقدماً وجلب أطراف النزاع حول طاولة المفاوضات لأول مرة منذ ست سنوات.
2. ومع ذلك ، فإن حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير لم يتحقق بعد. يواجه الصحراويين الكثير من العنف من الدولة المغربية إذا ذكروا هذا الحق علانية. هذا على الرغم من وجود بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ، المكلفة بتنظيم استفتاء حول تقرير المصير والحفاظ على السلام.
3. تخوض مجموعة كديم إزيك من الناشطين الصحراويين إضراباً عن الطعام. و يقضون عقوبات طويلة بعد محاكمات جائرة. شهدت زيارة كولر إلى الصحراء الغربية المحتلة مظاهرات سلمية صحراوية فككتها القوات المغربية بعنف. لا يزال للبعثة أي صلاحية لمراقبة حقوق الإنسان في الإقليم.

### توصيات إلى مجلس الأمن الدولي

#### توصيات فورية

1. تقديم الدعم القوي لجهود مبعوث الأمم المتحدة هورست كولر لكسر الجمود.
2. منح بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية صلاحية قانونية لرصد حقوق الإنسان والتقارير عنها في المناطق الخاضعة لسيطرة المملكة المغربية وجبهة البوليساريو. يجب على هذه الهيئة إبلاغ مجلس الأمن الدولي بنتائجها مباشرة وأن تكون حاضرة دائماً حتى الاستفتاء.
3. النظر في كيفية دعم البعثة لدعم القانون الدولي فيما يتعلق بالاستغلال غير القانوني لموارد الصحراء الغربية من قبل المغرب.
4. بناءً على الاعتراف المهم للمحاكم في جميع أنحاء العالم بحقوق الصحراويين في السيطرة على مواردهم الطبيعية ، نطالب بوضع حد لاستخراج الموارد الطبيعية من الصحراء الغربية من خلال صفقات تتجاهل مصالح و رغبات الصحراويين الأصليين.

#### توصيات مستعجلة

1. تحديد موعد لإجراء استفتاء حر ونزيه في الصحراء الغربية مع خيار الاستقلال في ورقة الاقتراع ، بما يتماشى مع القواعد القانونية الدولية المقررة لتقرير المصير.
1. 2. وضع خطة قوية بموجب البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة لفرض نتائج الاستفتاء ، إذا لم يحترم أي من الطرفين قرار الناخبين الصحراويين.

## العملية السياسية

حقوق هورست كولر ، المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية ، بعض التقدم. في ديسمبر 2018 ، إذ نظم أول اجتماع مائدة مستديرة لأطراف النزاع ، المغرب وجبهة البوليساريو ، والجزائر و موريتانيا. حدد المتخصصون في النزاع "مجموعة الأزمات الدولية" ذلك كعلامة على "فرصة حل" للنزاع.

توجد أيضًا علامات على زيادة اهتمام الولايات المتحدة بحل النزاع ، حيث يُعزى دور جلب الأطراف إلى الطاولة لمستشار الأمن القومي جون بولتون. أعرب بولتون عن الإحباط من عدم قدرة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية على تنفيذ مأموريته المتمثلة في تنظيم استفتاء حول تقرير المصير للإقليم: "كامريكي ، أنا أؤيد التصويت."

على الرغم من أن تقرير المصير أساسي في مأمورية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ، فإن المغرب يصر على أنه لن يقبل أي تصويت يتمتع بالاستقلال كخيار. هذا على الرغم من أن الوزراء المغاربة يزعمون بانتظام أن العديد من الصحراويين يفضلون الحكم المغربي. كما ذكرنا بالتفصيل في الماضي ونلخص مرة أخرى في هذه البيان ، فإن الواقع هو أن الصحراويين الذين يعيشون في الصحراء الغربية المحتلة يواجهون القمع وانتهاكات حقوق الإنسان وعدم المساواة الاقتصادية. لقد حان الأوان للأمم المتحدة لتمكين بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية من التصدي للترهيب المغربي.

## حقوق الإنسان وحل النزاع

إن انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة التي ترتكبها القوات المغربية في الصحراء الغربية غير مقبولة في حد ذاتها فحسب ، بل إنها تتعلق بعمل البعثة والأمم المتحدة في الصحراء الغربية لأنها تعمق عدم ثقة الصحراويين بالمغرب وإدامة جو من الخوف والعنف ، وهذا لا يمكنه إلا أن يعيق التوصل إلى حل سلمي للنزاع.

لذلك فإنه من العجيب أن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ليست مكلفة حتى بمراقبة حالة حقوق الإنسان في الإقليم ، ناهيك عن "حماية السكان". لذلك ، في توصياتنا ، نبرز مرة أخرى الحاجة إلى إعطاء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ولاية قانونية لمراقبة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية

## حقوق الإنسان

بينما نكتب هذه الأسطر ، يخوض العديد من الناشطين الحقوقيين الصحراويين المسجونين من مجموعة كديم إزيك إضرابا عن الطعام. محتجين على استمرار احتجازهم ، والظروف اللاإنسانية التي يحتجزون فيها ، إذ مفرقون في السجون المغربية على بعد مئات الأميال من عائلاتهم. الإضرابات عن الطعام جارية في السجون التالية: القنيطرة ، تيفلت 2 ، آيت ملول 2 وبوزكارن.

في العام الماضي قمنا بتقرير مفصل عن الطعن غير العادل لنداءاتهم ضد قناعاتهم. لقد تم اعتقالهم جميعًا في الأصل في عام 2010 ، في أعقاب القمع العنيف الذي قامت به قوات الأمن المغربية لمخيم احتجاج كديم إزيك الصحراوي ، وحُكم عليهم بالسجن لمدة طويلة في محاكمات جائرة. قضى الكثيرون الآن قرابة عقد من الزمن في السجون المغربية.

أدانت منظمات حقوق الإنسان الدولية القمع العنيف للمظاهرات السلمية الصحراوية التي أقيمت بمناسبة زيارة هورست كولر إلى الصحراء الغربية المحتلة في يونيو 2018.

نبهت كل من منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش على العنف ، و أنه لم يتم فتح تحقيق في سلوك قوات الأمن ، على الرغم من النداءات الصحراوية.

كما لاحظت منظمة العفو "المراقبة المكثفة" التي يتعرض لها نشطاء حقوق الإنسان الصحراويون ؛ وأن المحامين الدوليين لحقوق الإنسان قد طُردوا من المغرب عند محاولتهم زيارة السجناء السياسيين الصحراويين المحتجزين هناك<sup>1</sup>

## الموارد الطبيعية

في فبراير 2019 ، صوت البرلمان الأوروبي على الموافقة على اتفاق جديد بين الاتحاد الأوروبي والمغرب بشأن مصائد الأسماك ، والذي تم تصميمه للسماح بالاستغلال غير القانوني للموارد السمكية في الصحراء الغربية. استمعت محكمة العدل الأوروبية بالفعل إلى خمس قضايا حول مكان الصحراء الغربية في الاتفاقيات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والمغرب ، والنتيجة المحتملة لهذا التجاهل على الأحكام السابقة هي مزيد من الدعاوى القضائية من قبل مجموعات التضامن الدولية.

وقبل أيام من التصويت ، وقعت 98 منظمة صحراوية رسالة مفتوحة إلى البرلمان الأوروبي تحثها على رفض الاتفاقية. الرسالة:

• تشير إلى أن محكمة العدل الأوروبية قد حكمت مرتين بأن أي استغلال دولي للموارد الطبيعية للصحراء الغربية غير قانوني إلا إذا كان ذلك بموافقة مسبقة من الشعب الصحراوي ؛

<sup>1</sup>Amnesty International "UN must monitor human rights in Western Sahara and Saharawi refugee camps"  
<https://www.amnesty.org/en/documents/mde29/9225/2018/en/>

• كما تنص على أن "اتفاقية الشراكة المستدامة لمصايد الأسماك ... ليست شراكة" لأن سكان الصحراء الغربية لم يتم التشاور معهم بأي طريقة.

يدرك الاتحاد الأوروبي جيداً أنه يشجع التجارة الخاضعة للسيطرة المغربية في الصحراء الغربية: في عام 2017 ، زار مسؤولو المفوضية الأوروبية الإقليم لإجراء فحوصات تقنية على المصدرين المغاربة. يتزايد الاستثمار المغربي في الطاقة المتجددة في الصحراء الغربية ، حيث يذهب جزء كبير منه إلى الشركات التي تملكها العائلة الملكية المغربية.

لكي نكون واضحين ، فإن التنمية الاقتصادية ، لا سيما في مجالات الطاقة النظيفة والمتجددة ، هي بحد ذاتها إيجابية: ولكن ليس على حساب حقوق الشعب الصحراوي. إن الاقتصاد الذي يقوده الاحتلال العسكري والاستفادة منه لن يؤدي إلى ازدهار طويل الأمد أو رفاهية. بدلاً من ذلك ، سيعمل على تعميق عدم المساواة في الصحراء الغربية ، ويصعب من حل النزاع.

## الاستنتاجات

إن القوة المغربية غير المقيدة - التي تتجلى في العنف ضد المدنيين ، والاستغلال غير القانوني لموارد الصحراء الغربية - تجلب عدم الاستقرار إلى الإقليم. قبل كل شيء ، إن الإنكار المستمر لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير يخلق التوتر والإحباط كما يخلق "وضعاً غير قانوني" ، على حد تعبير المحامي العام للاتحاد الأوروبي.

يُضرب السجناء السياسيون في مجموعة كديم يزيك حالياً عن الطعام لتسليط الضوء على سجنهم الجائر من قبل المغرب والظروف اللاإنسانية التي يحتجزون فيها. المدنيون الصحراويون غير المسلحين في الصحراء الغربية يواجهون خطر عنف الدولة المغربية إذا تكلموا علناً أنهم يؤيدون تقرير المصير. وفي الوقت نفسه ، فإن قوات حفظ السلام المتمركزة في الصحراء الغربية ، والمكلفة بتنظيم استفتاء حول تقرير المصير ، ليست مخولة لاتخاذ أي إجراء.

هذا الموقف لا يمكن الدفاع عنه. يجب أن يكون للبعثة مأمورية لمراقبة حقوق الإنسان.

تحتاج الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات لبناء الثقة بين شعوب المنطقة ، وخاصة الصحراويين ، حيث يتم احترام القانون وحقوق الإنسان في مستقبل الصحراء الغربية. وبدون هذه الثقة ، يظل النزاع المتجدد خطراً ؛ و بهذه الثقة يصبح الحل السلمي ممكناً.

حددت توصياتنا في مقدمة هذا الموجز خطوات ملموسة يمكن لمجلس الأمن الدولي و ينبغي عليه اتخاذها.

## The Western Sahara Action Forum [wsaforum.org](http://wsaforum.org)

The Western Sahara Action Forum (WSAF) is an international advocacy organization focused on Western Sahara. WSAF advocates for the United Nations (UN) to live up to its legal and moral obligations to enable the UN mission there, MINURSO, to organise and implement a free and fair referendum in Western Sahara. Working with a range of governments, NGOs, trade unions, and human rights defenders, WSAF leads international campaigns and lobbying efforts, and provides information and resources for activists and policymakers around the world.

بيان 2019: الصحراء الغربية و بعثة الامم المتحدة المينورسو

### ملخص

1. أحرز المبعوث الأممي هورست كولر تقدماً وجلب أطراف النزاع حول طاولة المفاوضات لأول مرة منذ ست سنوات.
2. ومع ذلك ، فإن حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير لم يتحقق بعد. يواجه الصحراويين الكثير من العنف من الدولة المغربية إذا ذكروا هذا الحق علانية. هذا على الرغم من وجود بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ، المكلفة بتنظيم استفتاء حول تقرير المصير والحفاظ على السلام.
3. تخوض مجموعة كديم إزيك من الناشطين الصحراويين إضراباً عن الطعام. و يقضون عقوبات طويلة بعد محاكمات جائرة. شهدت زيارة كولر إلى الصحراء الغربية المحتلة مظاهرات سلمية صحراوية فككتها القوات المغربية بعنف. لا يزال للبعثة أي صلاحية لمراقبة حقوق الإنسان في الإقليم.

## توصيات فورية

1. تقديم الدعم القوي لجهود مبعوث الأمم المتحدة هورست كولر لكسر الجمود.
2. منح بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية صلاحية قانونية لرصد حقوق الإنسان والتقرير عنها في المناطق الخاضعة لسيطرة المملكة المغربية وجبهة البوليساريو. يجب على هذه الهيئة إبلاغ مجلس الأمن الدولي بنتائجها مباشرة وأن تكون حاضرة دائماً حتى الاستفتاء.
3. النظر في كيفية دعم البعثة لدعم القانون الدولي فيما يتعلق بالاستغلال غير القانوني لموارد الصحراء الغربية من قبل المغرب.
4. بناءً على الاعتراف المهم للمحاكم في جميع أنحاء العالم بحقوق الصحراويين في السيطرة على مواردهم الطبيعية، نطالب بوضع حد لاستخراج الموارد الطبيعية من الصحراء الغربية من خلال صفقات تتجاهل مصالح ورغبات الصحراويين الأصليين.

## توصيات مستعجلة

1. تحديد موعد لإجراء استفتاء حر ونزيه في الصحراء الغربية مع خيار الاستقلال في ورقة الاقتراع، بما يتماشى مع القواعد القانونية الدولية المقررة لتقرير المصير.
2. وضع خطة قوية بموجب البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة لفرض نتائج الاستفتاء، إذا لم يحترم أي من الطرفين قرار الناخبين الصحراويين.

## العملية السياسية

حقوق هورست كولر، المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية، بعض التقدم في ديسمبر 2018، إذ نظم أول اجتماع مائدة مستديرة لأطراف النزاع، المغرب وجبهة البوليساريو، والجزائر وموريتانيا. حدد المتخصصون في النزاع "مجموعة الأزمان الدولية" ذلك كعلامة على "فرصة حل" للنزاع.

توجد أيضاً علامات على زيادة اهتمام الولايات المتحدة بحل النزاع، حيث يُعزى دور جلب الأطراف إلى الطاولة لمستشار الأمن القومي جون بولتون. أعرب بولتون عن الإحباط من عدم قدرة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية على تنفيذ مأموريته المتمثلة في تنظيم استفتاء حول تقرير المصير للإقليم: "كامريكي، أنا أؤيد التصويت".

على الرغم من أن تقرير المصير أساسي في مأمورية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، فإن المغرب يصر على أنه لن يقبل أي تصويت يتمتع بالاستقلال كخيار. هذا على الرغم من أن الوزراء المغاربة يزعمون بانتظام أن العديد من الصحراويين يفضلون الحكم المغربي. كما ذكرنا بالتفصيل في الماضي ونلخص مرة أخرى في هذه البيان، فإن الواقع هو أن الصحراويين الذين يعيشون في الصحراء الغربية المحتلة يواجهون القمع وانتهاكات حقوق الإنسان وعدم المساواة الاقتصادية. لقد حان الأوان للأمم المتحدة لتمكين بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية من التصدي للترهيب المغربي.

## حقوق الإنسان وحل النزاع

إن انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة التي ترتكبها القوات المغربية في الصحراء الغربية غير مقبولة في حد ذاتها فحسب، بل إنها تتعلق بعمل البعثة والأمم المتحدة في الصحراء الغربية لأنها تعمق عدم ثقة الصحراويين بالمغرب وإدامة جو من الخوف والعنف، وهذا لا يمكنه إلا أن يعيق التوصل إلى حل سلمي للنزاع.

لذلك فإنه من العجيب أن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ليست مكلفة حتى بمراقبة حالة حقوق الإنسان في الإقليم، ناهيك عن "حماية السكان". لذلك، في توصياتنا، نبرز مرة أخرى الحاجة إلى إعطاء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ولاية قانونية لمراقبة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية.

## حقوق الإنسان

بينما نكتب هذه الأسطر، يخوض العديد من الناشطين الحقوقيين الصحراويين المسجونين من مجموعة كديم إزيك إضراباً عن الطعام. محتجين على استمرار احتجازهم، والظروف اللاإنسانية التي يحتجزون فيها، إذ مفرقون في السجون المغربية على بعد مئات الأميال من عائلاتهم. الإضرابات عن الطعام جارية في السجون التالية: القنيطرة، تيفلت 2، آيت ملول 2 وبوزكارن.

في العام الماضي قمنا بتقرير مفصل عن الطعن غير العادل لنداءاتهم ضد قناعاتهم. لقد تم اعتقالهم جميعاً في الأصل في عام 2010، في أعقاب القمع العنيف الذي قامت به قوات الأمن المغربية لمخيم احتجاج كديم إزيك الصحراوي، وحُكم عليهم بالسجن لمدد طويلة في محاكمات جائرة. قضى الكثيرون الآن قرابة عقد من الزمن في السجون المغربية.

أدانت منظمات حقوق الإنسان الدولية القمع العنيف للمظاهرات السلمية الصحراوية التي أقيمت بمناسبة زيارة هورست كولر إلى الصحراء الغربية المحتلة في يونيو 2018.

نبهت كل من منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش على العنف، و أنه لم يتم فتح تحقيق في سلوك قوات الأمن، على الرغم من النداءات الصحراوية.

كما لاحظت منظمة العفو "المراقبة المكثفة" التي يتعرض لها نشطاء حقوق الإنسان الصحراويون ؛ وأن المحامين الدوليين لحقوق الإنسان قد طُردوا من المغرب عند محاولتهم زيارة السجناء السياسيين الصحراويين المحتجزين هناك.

## الموارد الطبيعية

في فبراير 2019 ، صوت البرلمان الأوروبي على الموافقة على اتفاق جديد بين الاتحاد الأوروبي والمغرب بشأن مصائد الأسماك ، والذي تم تصميمه للسماح بالاستغلال غير القانوني للموارد السمكية في الصحراء الغربية. استمعت محكمة العدل الأوروبية بالفعل إلى خمس قضايا حول مكان الصحراء الغربية في الاتفاقيات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والمغرب ، والنتيجة المحتملة لهذا التجاهل على الأحكام السابقة هي مزيد من الدعاوى القضائية من قبل مجموعات التضامن الدولية.

وقبل أيام من التصويت ، وقعت 98 منظمة صحراوية رسالة مفتوحة إلى البرلمان الأوروبي تحثها على رفض الاتفاقية. الرسالة:

• تشير إلى أن محكمة العدل الأوروبية قد حكمت مرتين بأن أي استغلال دولي للموارد الطبيعية للصحراء الغربية غير قانوني إلا إذا كان ذلك بموافقة مسبقة من الشعب الصحراوي ؛

• كما تنص على أن "اتفاقية الشراكة المستدامة لمصائد الأسماك ... ليست شراكة" لأن سكان الصحراء الغربية لم يتم التشاور معهم بأي طريقة.

يدرك الاتحاد الأوروبي جيداً أنه يشجع التجارة الخاضعة للسيطرة المغربية في الصحراء الغربية: في عام 2017 ، زار مسؤولو المفوضية الأوروبية الإقليم لإجراء فحوصات تقنية على المصدرين المغاربة. يتزايد الاستثمار المغربي في الطاقة المتجددة في الصحراء الغربية ، حيث يذهب جزء كبير منه إلى الشركات التي تملكها العائلة الملكية المغربية.

لكي نكون واضحين ، فإن التنمية الاقتصادية ، لا سيما في مجالات الطاقة النظيفة والمتجددة ، هي بحد ذاتها إيجابية: ولكن ليس على حساب حقوق الشعب الصحراوي. إن الاقتصاد الذي يقوده الاحتلال العسكري والاستفادة منه لن يؤدي إلى ازدهار طويل الأمد أو رفاهية. بدلاً من ذلك ، سيعمل على تعميق عدم المساواة في الصحراء الغربية ، ويصعب من حل النزاع.

## الاستنتاجات

إن القوة المغربية غير المقيدة - التي تتجلى في العنف ضد المدنيين ، والاستغلال غير القانوني لموارد الصحراء الغربية - تجلب عدم الاستقرار إلى الإقليم. قيل كل شيء ، إن الإنكار المستمر لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير يخلق التوتر والإحباط كما يخلق "وضعا غير قانوني" ، على حد تعبير المحامي العام للاتحاد الأوروبي.

يُضرب السجناء السياسيون في مجموعة كديم يزيك حاليًا عن الطعام لتسليط الضوء على سجنهم الجائر من قبل المغرب والظروف اللاإنسانية التي يحتجزون فيها. المدنيون الصحراويون غير المسلحين في الصحراء الغربية يواجهون خطر عنف الدولة المغربية إذا تكلموا علنًا أنهم يؤيدون تقرير المصير. وفي الوقت نفسه ، فإن قوات حفظ السلام المتمركزة في الصحراء الغربية ، والمكلفة بتنظيم استفتاء حول تقرير المصير ، ليست مخولة لاتخاذ أي إجراء.

هذا الموقف لا يمكن الدفاع عنه. يجب أن يكون للبعثة مأمورية لمراقبة حقوق الإنسان.

تحتاج الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات لبناء الثقة بين شعوب المنطقة ، وخاصة الصحراويين ، حيث يتم احترام القانون وحقوق الإنسان في مستقبل الصحراء الغربية. وبدون هذه الثقة ، يظل النزاع المتجدد خطراً ؛ و بهذه الثقة يصبح الحل السلمي ممكناً.

حددت توصياتنا في مقدمة هذا الموجز خطوات ملموسة يمكن لمجلس الأمن الدولي و ينبغي عليه اتخاذها.